يونيسف
لكل طفل

الجفاف الآتي

نظام المياه في لبنان: على حافة الإنهيار

تموز ٢٠٢١

© UNICEF/Rami Haidar

"بلغت البنية التحتية الحيوية في لبنان حدّ الإنهيار، وستشهد شبكات المياه العامة الإنهيار الكامل إذا لم تُتخذ إجراءات سريعة فورية. وهذا الإنهيار سيقضي على إمكانية وصول أكثر من أربعة ملايين شخص، في شكل مباشر أو غير مباشر، الى مياه الشرب صالحة للشرب."

هذا ما دلّ إليه التقييم الختامي الذي قامت به اليونيسف وفق بيانات تمّ الحصول عليها من مؤسسات المياه العامة في البلاد خلال شهري أيار وحزيران عام 2021[1].

يصف التقييم نظام إمدادات المياه بأنه يعمل في شكلٍ غير مستدام، وذلك نتيجة الأزمة الإقتصادية التي تُعكر صفو لبنان.

يضع إنقطاع التيار الكهربائي الكلي وإمدادات الطاقة المتقطعة نظم المياه تحت ضغط شديد، ما يؤدي إلى وقف معالجة المياه وضخها وتوزيعها.

الى ذلك، ليس في مقدور مقدمي خدمات المياه شراء قطع الغيار الأساسية لأعمال الصيانة ولا وقود المولدات الكهربائية الخاصة بهم، بسبب فقدان القدرة على الحصول على العملة الصعبة في ظل إنهيار العملة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.

منذ العام 2019، تسبب إنخفاض قيمة الليرة اللبنانية في ارتفاع كلفة توفير المياه وتشغيل وصيانة النظام، وتأمين المواد الإستهلاكية وقطع الغيار، أكثر من 13 ضعفا.

[1] إستند التقييم الى البيانات التي تشارك بها كبار مزودي المياه، وركّز على الإنتاج اليومي لأنظمة المياه الرئيسية التي اعتمدت على موردي الكهرباء في لبنان: وتم إحتساب حجم ضعف النظام من خلال تحديد نسبة المياه المقدمة للفرد ومدى توافر الكهرباء .EDZ ومؤسسة كهرباء زحلة EDL مؤسسة كهرباء لبنان في المحطات التي تعمل بالوقود

يبدو جليا أن البنى التحتية الحيوية في البلاد آخذة في التفكك. وهذا ما سيؤثر حتما على الصحة والرفاهية وعلى الوضع المالي للجميع، لكل أفراد الأمة، لستة ملايين شخص لبناني وسوري وفلسطيني وسواهم من الجنسيات الأخرى. وسيكون الرضّع وصغار الأطفال الأكثر عرضة للخطر بسبب إمكانية تعرضهم الى الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي التي لا تزال أكثر ما يتسبب بوفاة الأطفال دون سن الخامسة.

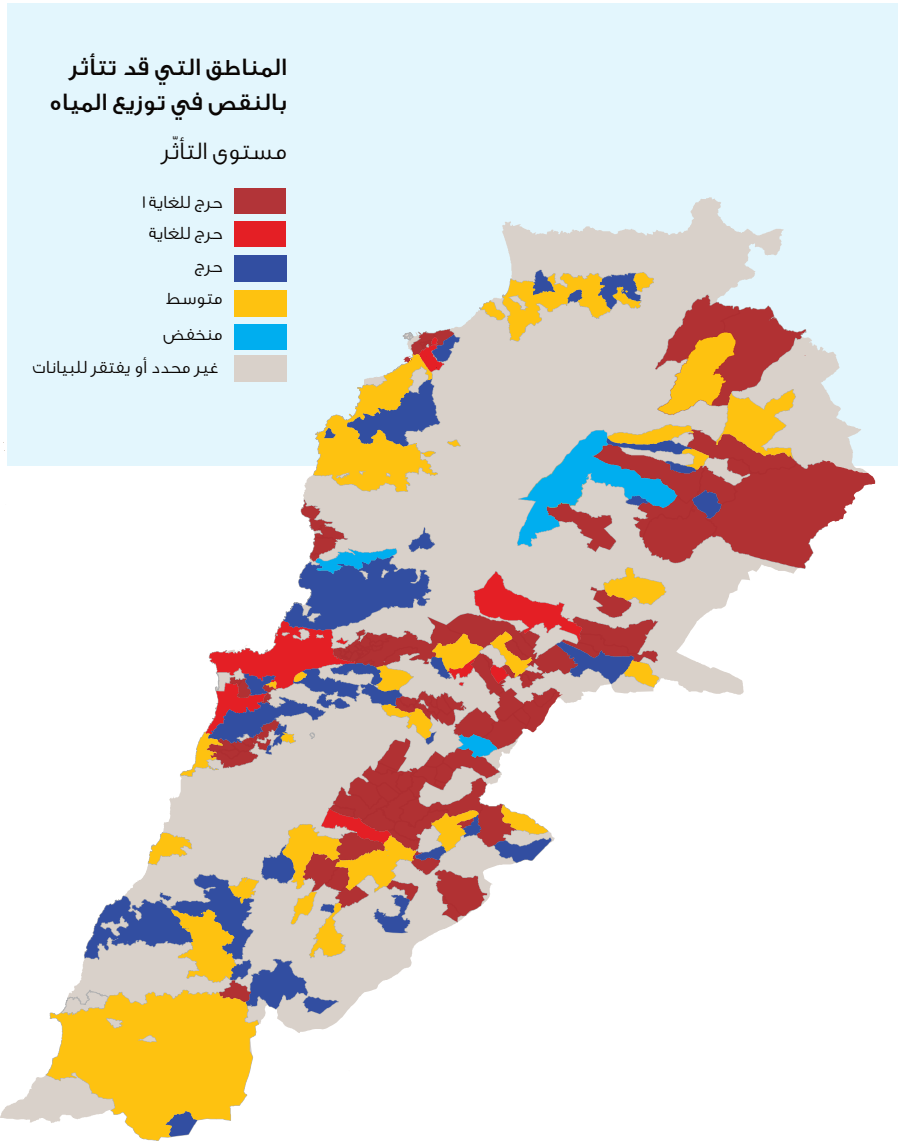

أعلنت مؤسسة مياه لبنان الشمالي عن "حالة طوارئ قصوى وبرامج تقنين على مستوى عملية ضخّ وتوزيع المياه". وأصدرت بيانا في ٩ تموز ٢٠٢١ أكدت فيه "أنه في ضوء الظروف المالية والإقتصادية التي تمر فيها البلاد، بما فيها الأثر السلبي للإرتفاع الهائل في أسعار المواد وقطع الغيار والمشتقات النفطية على سير عمل المؤسسة، إضافة الى الإنقطاع غير المسبوق في التيار الكهربائي وندرة توافر مادتي المازوت والبنزين في الأسواق، كل ذلك أدى الى تراجع قدرة المحركات الكهربائية على سد النقص الفادح في الطاقة وأثر سلبا على إستمرارية عمل محطات ضخّ المياه والآبار في مختلف أنحاء المناطق اللبنانية.

وأعلنت مؤسسة مياه البقاع في اليوم نفسه آسفة عن توقف ضخ المياه في بعض مناطق قضاء زحلة: "تعلن آسفين عن التوقف عن ضخ المياه في بعض المناطق."

"آتي أربع مرّات في النهار لجمع المياه من نبع القرية من أجل عائلتي، بغض النظر عن حالة الطقس. أحيانا يجفّ النبع في فصل الصيف فنبقى أياماً دون ماء"

في وادي الجاموس، أدهم، ١١ عاماً، يجمع المياه في حاويتين سعة كل منها ستة لترات، وعندما تمتلئان، يعلّقهما على جوانب الدراجة ويعود بهما إلى المنزل

© UNICEF/Fouad Choufany

"آتي مع والدي كل يوم لمساعدته في جمع المياه لعائلتي"، تقول سيرين، البالغة من العمر ١٠ أعوام، وهي تتلهّى بعبوتين كبيرتين من البلاستيك تمت إعادة تعبئتهما حديثًا بالقرب من منزلها في وادي الجاموس في ١٦ مارس/ آذار ٢٠٢١. أعلم برؤية المياه تتدفّق من حنفية المنزل"

© UNICEF/Fouad Choufany

حسن، ١٢ عاماً، يغسل الخضروات في منزله القائم في وادي الجاموس في ١٦ مارس/آذار ٢٠٢١ ويقول: "رؤية المياه تتدفّق من حنفية المنزل أمر لا نستخفّ به"
© UNICEF/Fouad Choufany

أربع مؤسسات مياه عامة تُزود ثلاثة ملايين شخص مباشرة بالمياه في لبنان، أما البقية، من مواطنين ولاجئين، فيحصلون على المياه من مصادر بديلة بينها جلب المياه عبر صهاريج أو من خلال إستخراج غير مقونن للمياه من الآبار أو عبر مصادر خاصة أو بلدية.

منذ بداية الأزمة الإقتصادية عام ٢٠٢٠، وزع مقدمو الخدمة أكثر من ٥٠٠ مليون ليتر يوميا الى ٧٥٠,٠٠٠ منزل ومؤسسة. وتشير التقديرات الى أن ٤٠ في المئة تقريبا من المياه المنتجة تم خسارتها بسبب التسرب أو الحفظ غير القانونيين.

لم يتلق مقدمو الخدمات أي دعم مالي مباشر من الحكومة اللبنانية. مع العلم أنهم يتقاضون لقاء إدارة وتشغيل النظام المائي رسوما بالعملة المحلية، المرتبطة بقيمة مصطنعة غير حقيقية حددتها الحكومة. وهذا ما يوقعهم في خسائر فادحة.

إنطلاقا من كل تلك الوقائع، حدد تقييم اليونيسف دخل مزودي المياه بأدنى بكثير من قدرة ما يجنوه على تغطية كلفة الإنتاج وما يترتب عن ذلك. ناهيكم أن إنهيار الليرة اللبنانية أدى الى عدم قدرة هؤلاء المزودين على تحمل تكاليف إستيراد معدات الصيانة المحددة بالدولار الأميركي.

حتى هذه اللحظة، إحتفظ مقدمو الخدمات بقدرتهم على سداد ديونهم من خلال تلقي الوقود المدعوم، وإرجاء القيام بالصيانة اللازمة، ومن خلال تلقي دعم المانحين الدوليين. مع ذلك، قررت الحكومة في أواخر شهر حزيران خفض الدعم على واردات الوقود بنسب معينة حتى أيلول المقبل .على أن تزيد نسبة رفع الدعم بعده
تُقدّر اليونيسف، في حال تمّ إلغاء دعم الوقود بالكامل، إنهيار مزودي المياه الذين يعتمدون على المولدات الخاصة في محطات الضخّ وذلك في غضون أشهر قليلة في بيروت وجبل لبنان وفي غضون أسابيع في المناطق الأخرى.

الى كل ذلك، يتأثر قطاع المياه بالأعطال الدورية وبتقنين شبكات توليد الطاقة. ومثل حال قطاع المياه لا تستطيع شبكة الكهرباء تحمل كلفة الوقود غير المدعوم الذي يفترض أن تحصل عليه بالعملة الصعبة. إضافة الى أن قطاع المياه غير مستثنى من التقنين الكهربائي ويخضع مثله مثل كل لبنان الى نفس فترات الإنقطاع التي تتجاوز في أحيان كثيرة ١٢ ساعة يوميا.

يتوقع أن يحصل ١,٧ مليون شخص قريبا على أقل من ٣٥ ليترا من المياه يوميا، علما ان متوسط نصيب الفرد في لبنان من المياه يبلغ ١٦٥ ليترا. ويؤدي نقص تخزين الكلور في محطات تزويد المياه الى مخاطر صحية شديدة يرزح تحتها جميع السكان.

يتعرض قطاع المياه للدمار بسبب إنخفاض الرسوم المستوفاة وارتفاع تكاليف الصيانة بالدولار الأميركي و و فقدان المياه الناجم عن ممارسات غير مدرة للدخل، كل ذلك يترافق مع إنهيار متوازي لشبكة الكهرباء وتهديد مستمر بمزيد من إرتفاع كلفة المحروقات.

شركاء اليونيسف يعملون على تركيب خزانات مياه جديدة في شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠، لإعادة وصل المنازل بإمدادات المياه العذبة التي تعطلت بجراء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب انفجارات مرفأ بيروت

© UNICEF/Fouad Choufany

للفقراء، قطرات مياه

لا تؤثر الأزمة الإقتصادية على قدرة مزودي المياه على السداد وحسب بل يرزح تحتها أيضا المستخدمين. الرسم البياني أدناه يعكس المجموعات الضعيفه إستنادا الى ليترات المياه التي يحصل عليها الفرد الواحد يوميا .
وقد يؤدي عدم القدرة على الوصول الى إمدادات المياه العامة الى إجبار الأسر على إتخاذ قرارات صعبة، وربما خطيرة، فيما يتعلق باحتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة.

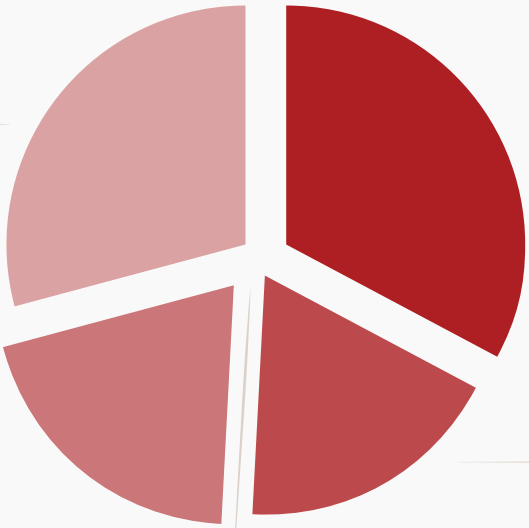

حرج للغاية ١
٣٣%
١,٧٧١,٦٠٨ شخص

متوسط
٢٩%
١,٥١٩,٩٩٣ شخص

حرج للغاية ٢
١٨%
٩٣١,٢٦٤ شخص

حرج
٢٠%
١,٠٦٥,٥٣٤ شخص

منخفض
٠%
١٥,٢٣٥ شخص

معايير الأكثر ضعفا في الرسم البياني:

- حرج للغاية (مستوى ١): مؤسسة كهرباء لبنان (مع أو من دون إحتساب المولدات) أقل من ٣٥ ليتر مياه في اليوم الواحد
- شديد الخطورة (مستوى ٢): مؤسسة كهرباء لبنان من دون إحتساب مجموعة المولدات، بين ٣٥ ليتر ومئة ليتر يوميا)
- حرجة: بين ٣٥ ليتر و١٠٠ ليتر يوميا– شركة كهرباء لبنان ومجموعة المولدات (حسب الإنتاج في مؤسسة كهرباء لبنان فقط)
- متوسطة: أقل من ١٠٠ ليتر يوميا– مؤسسة كهرباء لبنان ومجموعة المولدات/ و(وفق إنتاج مؤسسة كهرباء لبنان فقط
- منخفض: أنظمة التغذية بالجاذبية

تتوقع اليونيسف في حال إنهيار منظومة شبكة إمدادات المياه العامة، أن ترتفع كلفة الأسر للحصول على المياه بنسبة ٢٠٠ في المئة شهريا من جراء لجوئها إلى موردي المياه من مصادر خاصة، مما يشكل كلفة باهظة جداً لكثير من الأسر من الفئات الأكثر ضعفاً في لبنان والتي تقدر قيمتها بـ ٢٦٣ في المئة من متوسط الدخل الشهري[٢].

أظهر تقييم اليونيسف أن الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات أكثر فقرا، ذات كثافة سكانية عالية، سيكونون الأكثر تضررا وسيعتمدون أكثر فأكثر على مصادر المياه غير الآمنة.

٢ https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_732567/lang–en/index.htm

شهد لبنان إرتفاعا في أسعار المياه المنقولة بالصهاريج بنسبة تجاوزت ال ٣٥ في المئة خلال العام الماضي، وذلك بسبب إرتفاع أسعار الوقود. كما تضاعفت تقريبا كلفة المياه المعبأة في عبوات بلاستيكية أو زجاجية.

تأمين المياه من خلال العاملين في القطاع العام يبقى الخيار الأفضل الى جميع السكان في لبنان، لأن كلفتها الرسمية تقل عن ألف ليرة لبنانية يوميا للمتر المكعب.

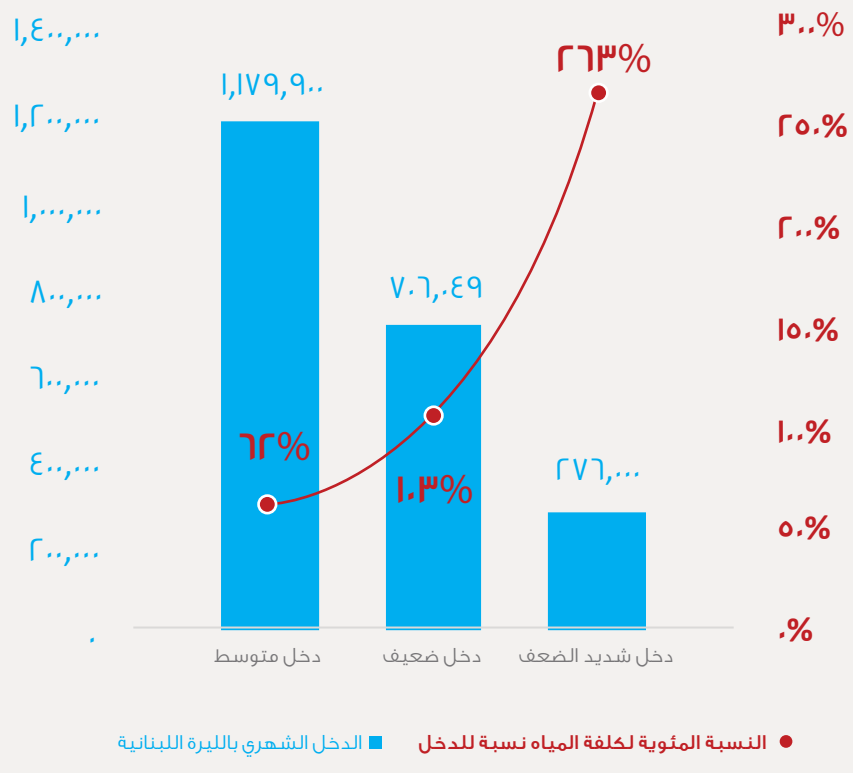

صفّ من صهاريج المياه تنتظر عند البئر العام في قرية وادي الجاموس شمال لبنان في ١٦ مارس/آذار ٢٠٢١ قبل إنطلاقها لإعادة ملء خزانات المنازل المحيطة

© UNICEF/Fouad Choufany

لا أحد... لا أحد أبدا مستثنى

ساعدت اليونيسف وشركاؤها العائلات المتضررة من انفجارات مرفأ بيروت عن طريق تصليح المياه ومرافق الصرف الصحي

© UNICEF/Stephen Gerard Kelly

مع إنخفاض الوصول الى المياه النظيفة والطاقة الكهربائية يوميا، ستتعرض النظافة للخطر، وسيشهد لبنان زيادة في نسبة الأمراض التي تتفاقم خصوصا في موسم الجفاف. وستواجه النساء والفتيات المراهقات تحديات كثيرة فيما يتعلق بنظافتهن الشخصية وقد تمنعهن هذه التحديات من الوصول الى مرافق صحية آمنة.

من شأن عدم الوصول الى خدمات المياه الصالحة للشرب لفترة طويلة خلق بيئة صالحة لتفشي الأمراض التي تنتقل عبر المياه الآسنة والملوثة، بما في ذلك الأمراض التي تمّ القضاء عليها منذ فترة طويلة ومنها الكوليرا.

كلفة التقاعس في إيجاد حل للمياه ستؤثر أيضا على المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية العامة. سيزداد تفشي الأمراض في مرافق الرعاية الصحية. وهذا سيحدّ بدوره من قدرة لبنان على التعامل مع جائحة كوفيد- ١٩ في الوقت الذي تشهد فيه البلاد زيادة حالات الإصابة بمتغيّر دلتا.

إنهيار قطاع المياه سيؤثر على المجتمع ككل أبعد حتى من القطاع الصحي. الصناعة ستتأثر به سلبا وكذلك الزراعة. الأمر الذي من شأنه تعميق الأزمة الإقتصادية وتفاقم الفقر المدقع.

ستضطر أسر كثيرة الى إتخاذ تدابير تأقلم جذرية تؤثر في شكل خاص على الأطفال، الذين سيضطرون الى العمل والتسرب من المدرسة وهم من سيتحملون أولا تأثيرات الجفاف الآتي الذي سيستحكم بهم.

وضعت اليونيسف أشكالا جاهزة للتدخل السريع في دعم البنية التحتية وإمدادات شبكات المياه العامة، بهدف توفير الوصول الآمن والمستمر الى المياه ،من خلال البنى التحتية والأنظمة القائمة.

حاليا، عبر تأمين الحد الأدنى من المحروقات وقطع الغيار والصيانة المطلوبة للحفاظ على تشغيل الأنظمة الحيوية. تحتاج اليونيسف الى ٤٠ مليون دولار أميركي سنويا على الأقل لتوفير المياه الآمنة الى الأشخاص المعرضين للخطر.

واقعيا، تقدم اليونيسف الدعم الى قطاع المياه بصفتها واحدة من وكالات الأمم المتحدة الرائدة للمياه والصرف الصحي التي تجهد في سبيل الإغاثة الإنسانية الدولية في لبنان. فمنذ تشرين الأول عام ٢٠٢٠، عملت اليونيسف مع أربعة مزودين رئيسيين للمياه للوصول الى الأطفال والنساء الأكثر ضعفا في لبنان.

بحسب التقييم، إن تكلفة عدم الإستمرار في دعم القطاع ستكون باهظة جدا على لبنان وخصوصا على الأطفال في لبنان.

يتوقع ان يكون دعم الشركاء الدوليين للشعب اللبناني قصير الى متوسط المدى. في المقابل، اليونيسف ثابتة في دعم المجتمعات إذا سمحت الموارد. وهذا الوضع المقلق للغاية يتطلب تمويلا فوريا ومستداما لضمان تلبية أبسط الحقوق الأساسية في حصول الأطفال والأسر على المياه النظيفة في هذا الوقت الحرج الذي يمر فيه لبنان.

أحد التلاميذ يشرب المياه المنعشة المتدفقة من نافورة مياه مدرسة رعشين الرسمية في بيروت في آذار ٢٠٢١ بعد إعادة تأهيل المدرسة أعقاب انفجارات آب/ أغسطس ٢٠٢٠

© UNICEF/Fouad Choufany

اليونيسف حراك لا ينتهي

المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

في أعقاب التفجيرات التي حصلت في بيروت عملت اليونيسف وشركائها على تركيب خزانات المياه في مستشفى الكرنتينا والمدارس والمباني المتضررة مع إصلاح الأنابيب فيها

© UNICEF/Fouad Choufany

- من أجل تجنب الإنهيار الكامل لمؤسسات المياه العامة نتيجة الازمة الإقتصادية المتمادية منذ تشرين الأول ٢٠٢٠، دعمت اليونيسف مؤسسات المياه العامة الأربع بالمواد الضرورية وإجراء التصليحات السريعة لتأمين خدمات المياه الى أكثر من أربعة ملايين شخص في لبنان.

- تمّ مدّ أكثر من ١٨٤,٦٩٠ شخصا بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الضرورية ومواد النظافة الخاصة.

- تمت مساعدة نحو ٢٠,٠٠٠ شخص من أجل الحصول المؤقت على كمية كافية من المياه الصالحة للشرب ومياه الإستخدام المنزلي.

- تمكن ١٩٧,٠٦٠ شخصا من الوصول الى الصرف الصحي الآمن في مواقع مؤقتة.

- عقب حدوث إنفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب عام ٢٠٢٠، أعيد وصل ١٥٥ مبنى بشبكات المياه العامة، وتم تركيب ٨٧٣ خزان مياه في المنازل المتضررة، وتم توزيع ٤٤٨٥ مجموعة نظافة و ٤٦٢ رزمة من مستلزمات الأطفال على الأسر المتضررة.

- تمّ توزيع مساعدات إنسانية ضرورية بقيمة ٤٦٤٠٠٠ دولار أميركي، تضمنت مجموعات خاصة من مستلزمات الأطفال ومستلزمات النظافة والفوط النسائية الصحية وخزانات المياه، فضلاً عن مواد الحماية الشخصية ، إضافة الى مواد الحماية الشخصية وأدوات الوقاية من العدوة ومكافحتها مثل قفازات اليدين وأقنعة الوجه والمعقمات.

يونيسف

لكل طفل

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
مكتب لبنان
www.unicef.org/lebanon

راكيل فرنانديز، مديرة قسم الاعلام والتواصل، البريد الالكتروني:
rafernandez@unicef.org
بلانج باز، مسؤولة قسم الاعلام والتواصل، البريد الالكتروني:
bbaz@unicef.org
مايا عتيّق، مساعدة قسم الاعلام والتواصل، البريد الالكتروني:
moutayek@unicef.org